● أخبار قصيرة

العقوبات الجديدة على إيران ترفع أسعار النفط عالميًا

أعلنت الولايات المتحدة، الجمعة، عن فرض عقوبات جديدة على السفن التي تحمل النفط الإيراني، مما أثار مخاوف بشأن انقطاع إمدادات النفط في الشرق الأوسط. وارتفع سعر خام برنت ١/٨٢ دولار ليصل إلى ٦٥/٨٨ دولار للبرميل يوم الجمعة، مسجلًا أعلى سعر له في عشرة أيام. وتُعد إيران رابع أكبر منتج للنفط في العالم، حيث تُنتج حوالي ٣/٢ مليون برميل يوميًا. وعلى الرغم من العقوبات، تُعدّ إيران أيضًا مُصدِّرًا رئيسيًا للنفط إلى الصين، وأول مُصدِّر للنفط إليها بحرًا. ووفقًا لإحصاءات معهد الطاقة البريطاني، بلغ إنتاج إيران من النفط والمكثفات ٥/١ مليون برميل، محطمًا بذلك رقمها القياسي الذي استمر ٤٦ عامًا بعد الثورة.

منظمة الطيران المدني: الرحلات الجوّية جارية بصورة طبيعية

رفض المتحدث باسم منظمة الطيران المدني الإيراني بعض الشائعات في المجال الافتراضي، وقال: إن سماء إيران لم تُغلق. وكتب مجيد إخوان، في مدونة على منصة "إكس"، الجمعة: لم يتم وضع أي قيود على الرحلات الجوية الدولية والعابرة. وأوضح بأن جميع الرحلات الجوية جارية بصورة طبيعية، داعياً المسافرين للإستعلام عن الرحلات الجوية في ضوء الظروف الجوية المستجدة. وتابع: سيتم الإعلان رسمياً عن طريق العلاقات العامة لمنظمة الطيران المدني في حال حدوث أي تغيير محتمل في الرحلات الجوية بسبب الظروف الجوية.

زيادة بنحو ٧٪ في حجم مرور الزائرين عبر معبر مهران الحدودي

في إشارة إلى زيادة بنسبة ٦/٩٪ في عدد الرحلات مقارنة بالعام الماضي، قال محافظ مهران (غرب البلاد): في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، عبر ٧ ملايين و٥١٦ ألفًا و٧٠٢ مسافر وزائر معبر الشهيد سليماني الحدودي.

وفي معرض حديثه عن حركة المرور عبر معبر مهران الدولي، صرّح حيدر نعمتي: إستنادًا إلى المراقبة التي أجريت عند بوابات الدخول والخروج من هذا المعبر الحدودي، فقد عبر ١٣ ألفًا و٧١٩ شخصًا هذا المعبر الرسمي خلال هذا العام.

وأشار نعمتي إلى حماس الزوار الإيرانيين لزيارة الأضرحة المقدسة بمناسبة الأعياد الشعبانية ومولد الإمام الحسين(ع)، قائلاً: كانت أكبر حركة سفر خلال هذه الفترة مرتبطة بمغادرة الإيرانيين، حيث غادر ٩٣٨١ مواطنًا إيرانيًا البلاد إلى العراق. وذكر محافظ مهران إحصائيات دخول الإيرانيين إلى البلاد خلال هذه الفترة، مضيفاً: ٢٦٩٧ إيرانيًا دخلوا البلاد عبر معبر مهران الحدودي بعد أداء مناسك الزيارة أو رحلات العمل.

وأشار نعمتي إلى الإحصائيات المتعلقة بعبور الأجانب، قائلًا: فيما يتعلق بالمسافرين الأجانب، فقد شهدنا تسجيل ١٣٠٠ حالة دخول إلى البلاد و٦١١ حالة خروج من المعبر الحدودي.

رئيس مركز «الحوكمة الذكية»:

تطوير الصادرات وتعزيز عائدات العملة الصعبة بإلغاء العملة التفضيلية

بعد تغيير السياسات النقدية للحكومة، وبعد أيام قليلة من تنفيذ هذا القرار، تمّ تحطيم الرقم القياسي للمعاملات في سوق العملة التجاري

الوفاق/ قال رئيس مركز «الحوكمة الذكية»: إن العملة التفضيلية شكّلت خلال السنوات الأخيرة آفة أضرت بالاقتصاد الوطني، مؤكداً أن خطوة الحكومة في إلغاء هذه العملة يمكن أن تسهم في تعزيز العائدات من العملة الصعبة وتطوير البنى التحتية للبلاد.

وأشار طه حسين مدني إلى السياسات النقدية الجديدة للحكومة، مضيفاً: إن رئيس الجمهورية أكد، خلال اجتماع «تنسيق تعزيز مشاركة وتعاون المؤسسات الحاكمة في خطة إصلاح نظام الدعم الحكومي»، على عزم الحكومة لمواجهة مشكلة العملة التفضيلية، والحدّ من مظاهر الفساد في توزيع الموارد النقدية الأجنبية. وتابع: إن السياسة التي تتبناها الحكومة من خلال إلغاء العملة التفضيلية والاتجاه نحو توحيد سعر الصرف، ستؤدي إلى استعادة الاستقرار في السوق على المدى القصير، وزيادة القوة الشرائية للمواطنين.

وقال رئيس مركز «الحوكمة الذكية»: إن الحكومة انتهجت المسار الصحيح نحو توحيد سعر الصرف، معربًا عن أمله في أن تستمر هذه السياسة حتى تحقيق نتائجها النهائية. وأضاف: إن هذه الخطوة تُشبه مكافحة الآفات في جسد الاقتصاد الوطني، إذ لا تقتصر آثارها على النتائج قصيرة الأجل التي أشار إليها رئيس الجمهورية، بل تمتد لتشمل آثارًا إيجابية متوسطة وطويلة الأمد، إلى جانب تداعيات جانبية إيجابية ومتعددة.

زيادة عائدات الصادرات من العملة الصعبة

وأشار مدني إلى أن أحد الآثار الإيجابية لسياسة إلغاء العملة التفضيلية وتوحيد سعر الصرف هو زيادة عرض العملة الصعبة الناتجة عن الصادرات من قبل المصدرين. وأوضح: أنه بعد تغيير السياسات النقدية للحكومة، وبعد أيام قليلة من تنفيذ هذا القرار، تم تحطيم الرقم القياسي للمعاملات في سوق العملة التجاري، حيث بلغ حجم التداول في ١٧ دي (اليوم السابع من الشهر العاشر الإيراني) ٢٩٨ مليون دولار. وأضاف: إن هذا الوضع يعكس مشاركة المصدرين الكبار بشكل فعال وترحيبهم بسياسة توحيد سعر الصرف.

ولفت مدني إلى الوضع الذي كان سائدًا قبل إلغاء العملة التفضيلية فيما يتعلق بعائدات الصادرات من العملة الصعبة، موضحًا: أنه قبل تنفيذ سياسة الإصلاح الحكومي في مجال العملة، كان المصدرون ملزمون بتقديم عملتهم الصعبة بسعر محدد تفرضه الحكومة في مركز التبادل؛ ونظرًا لأن الفارق بين هذا السعر المحدد وسعر السوق الحرة كان كبيرًا جدًا، لم يكن لدى المصدرين رغبة في إعادة العملة الصعبة الناتجة عن صادراتهم إلى البلاد.

وأوضح رئيس مركز «الحوكمة الذكية» سبب لجوء الحكومة إلى تحديد سعر صرف إلزامي، قائلاً: إن الحكومة كانت تعتقد أنها، من خلال تقديم حوافز ودعم مباشر وغير مباشر في مجالات الطاقة والضرائب واستيراد المواد الأولية وغيرها، قد خفّضت كلفة إنتاج السلع الموجّهة للتصدير وقدّمت الدعم اللازم للمصدّرين، ولذلك كان ينبغي أن تدخل العملة الصعبة الناتجة عن هذه الصادرات إلى البلاد وفق أسعار محددة. وأضاف: إن تنفيذ هذه السياسة سيؤدي تدريجيًا إلى زوال تحديات من قبيل التصريح الناقص بالصادرات أو المبالغة في التصريح بالواردات، وهي ممارسات كانت تتسبب في هدر موارد البلاد من العملة الصعبة وتراجع العائدات.

وأشار مدني إلى أن تقليص القيود على الصادرات سيسهم في زيادة حجم التصدير، وتدفق العملة الصعبة، والسيطرة على سعرها في الداخل، وهو ما تجلّى بوضوح في تحقيق مركز التبادل رقمًا قياسيًا جديدًا بعد أيام قليلة فقط من إلغاء العملة التفضيلية. وشدّد على ضرورة مواصلة هذه السياسة، داعيًا الحكومة إلى عدم الرضوخ للضغوط الرامية إلى إعادة العملة التفضيلية في بعض الحالات الخاصة. وأكد أنه في حال تخلّت الحكومة عن هذا النهج الداعم، سيُجبر المنتجون، من أجل تصنيع السلع الموجّهة للتصدير، على رفع مستوى الكفاءة وخفض تكاليف الإنتاج بما يتيح لهم المنافسة في الأسواق العالمية.

وأوضح أن هذا المسار سيؤدي في المحصلة إلى تحسين الإنتاج كماً ونوعاً، ورفع جودة المنتجات الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية في الخارج.

الآثار الإيجابية لإلغاء العملة التفضيلية

وأوضح الخبير البارز في شؤون الحوكمة أن النتائج المترتبة على تحسين الإنتاج، بالتزامن مع تزايد الإقبال على التصدير، ستنعكس بدورها على زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة، إلى جانب انتعاش القطاعات المرتبطة بالإنتاج مثل النقل والخدمات اللوجستية. وأضاف: إن الآثار الإيجابية لهذه السياسة يمكن ملاحظتها أيضًا على المدى المتوسط والطويل من خلال تعزيز القدرات المالية لشبكات النقل، وتجديد الأسطول الوطني، وتحسين البنى التحتية للنقل في البلاد.

وأشار مدني إلى أن هذه السياسة ستترك تأثيرًا إيجابيًا حتى على قطاع التأمين، الذي سيتأثر بدينامية النمو الاقتصادي الناتجة عنها. وصرح بأن تنفيذ هذه السياسة الإصلاحية، وبصورة عامة، ومن خلال القضاء على آفة تعدد أسعار الصرف، سيُحدث سلسلة متكاملة من الآثار الإيجابية التي ستطال مختلف قطاعات الاقتصاد.

وأوضح أن هذه الخطوة ستُعفي الحكومة من أنماط رقابية معقدة ومرهقة وضعيفة الجدوى، ومن تدخلات مكلفة وغير دقيقة، ما يفسح المجال أمام تطوير البنى التحتية وتحسين كفاءة الإدارة الاقتصادية، ويُسهم في تنفيذ أكثر فاعلية للسياسات التنموية ودفع عجلة النمو المستدام.

تصدير منتجات الثروة الحيوانية الخام من قزوين لـ١٠ دول

أعلن المدير العام لإدارة الطب البيطري في قزوين (غرب العاصمة طهران) عن زيادة ملحوظة في صادرات منتجات الثروة الحيوانية من المحافظة، حيث صرح قائلاً: تم تصدير ٥٧٤ طنًا من منتجات الثروة الحيوانية الخام، بالإضافة إلى المنتجات الحية وحيوانات الزينة المائية، إلى ١٠ دول أوروبية وآسيوية.

وفي مقابلة مع وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا"، قال علي رضا جلوخاني: تشمل الدول المستهدفة لتصدير منتجات الثروة الحيوانية الخام: فيتنام، روسيا، ألمانيا، أرمينيا، أذربيجان، العراق، تركيا، لبنان، سلطنة عُمان، والكويت.

وفيما يتعلق بأداء الطب البيطري في محافظة قزوين في تصدير ومكافحة أمراض المواشي والدواجن خلال العام الحالي، صرّح جلوخاني قائلاً: خلال هذه الفترة، تم تصدير منتجات مواشي خام، بما في ذلك البيض الصالح للأكل، والأسماك المعلبة، ولحوم الدجاج المجمدة، ومنتجات الألبان، بوزن إجمالي ٥٧٤/١٦ طنًا من المحافظة إلى الدول المستهدفة. وأضاف: تم تصدير منتجات مواشي خام، بما في ذلك البيض الصالح للأكل بوزن ٢/١٦ طن، والأسماك المعلبة بوزن ٩٦ طنًا، ولحوم الدجاج المجمدة بوزن ٢٥٠ طنًا، ومنتجات الألبان بوزن ١٨٩ طنًا، و٢٨ طنًا من الحُضان، إلى أذربيجان والعراق وسوريا وفيتنام.

وذكر جلوخاني: بالإضافة إلى ذلك، تم تصدير ٩٧/٠٨٧ من حيوانات الزينة المائية إلى تركيا والكويت ولبنان وسلطنة عُمان والعراق وأذربيجان، و ٣/٣٦٠/٦٠٠ بيضة مخصبة إلى العراق. وأعلن عن تصدير ٤٠٠ ألف كتكوت بياض عمر يوم واحد و ٢٩٤/٢٤٠ دجاجة بياضة إلى العراق وأفغانستان، وقال: تم إرسال ما مجموعه ١٠١/١٣٢/٨٤٠ قطعة من مختلف منتجات الثروة الحيوانية إلى الدول المستهدفة.

ووفقًا لجلوخاني، تم خلال الفترة نفسها تصدير ٢٥ حيوانًا أليفًا إلى ألمانيا وأرمينيا.

إنتاج إيران من الصلب نما بنسبة ١٦٪ في ديسمبر ٢٠٢٥

بلغ إنتاج إيران من الصلب ٣ ملايين طن في ديسمبر ٢٠٢٥، مسجلاً نمواً تجاوز ١٦٪. وأفادت وكالة مهر للأنباء، أنه استناداً إلى إحصاءات الاتحاد العالمي للصلب، بلغ إنتاج مصانع الصلب العالمية ملياراً و٨٤٩ مليوناً و ٤٠٠ ألف طن من الصلب في عام ٢٠٢٥، بانخفاض قدره ٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأنتجت مصانع الصلب في إيران ٣ ملايين طن من الصلب في ديسمبر ٢٠٢٥، مسجلة نموًا بنسبة ١٦,٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. وبلغ إجمالي إنتاج إيران من الصلب (من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٥) ٣١/٨ مليون طن، بزيادة قدرها ١/٤٪ مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي.

ووفقًا لهذا التقرير، بلغ إنتاج الصلب العالمي ١٣٩/٦ مليون طن في ديسمبر ٢٠٢٥، بانخفاض قدره ٣/٧٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

وبحسب إحصاءات الاتحاد العالمي للصلب، شهدت الصين، أكبر منتج للصلب في العالم، انخفاضًا في الإنتاج. فقد انخفض إنتاج الصين من الصلب خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٥ بنسبة ٤/٤٪ ليصل إلى ٩٦٠/٨ مليون طن. وفي ديسمبر ٢٠٢٥، أنتجت شركات صناعة الصلب الصينية ٦٨/٢ مليون طن من الصلب، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ١٠/١٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.